الاقتصاد الإسرائيلى
فى ظل الحرب والسلام

الاهرام فى ١٩٩٣

(١)

فى ندوة لمجموعة من كبار رجال سوق المال الأمريكية مؤخراً، وقبل أن يتم التوقيع على الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، قال أحد الحاضرين : «إن الاتفاق المتوقع هو آخر الحواجز قبل أن تصبح اسرائيل هونج كونج جديدة فى الشرق الأوسط». فسأله مدير الندوة «وكيف يتحقق ذلك؟» فرد بأن اسرائيل «ستكون الباب الخلفى لأموال واقتصاديات العالم العربى، وستقود السوق الشرق أوسطية، وتنشأ منطقة تجارة على المستوى العالمى كما فعلت سنغافورة».

ولم يكن كلام الرجل كله من صنع الأحلام. ففى خلال ساعات من تسرب أنباء الاتفاق ارتفعت أسعار الأسهم ببورصة اسرائيل ٩,٥٪، وازدادت قيمة أسهم الشركات الإسرائيلية المقيدة «بالوول

ستريت» الأمريكية وعددها٥٤ شركة بحوالى ٧,٥٪ وأيضا ازداد نشاط التعامل والعائد لصندوق الإستثمار الإسرائيلى الأول بنيويورك First Israel Fund، وفى نفس الوقت انخفضت الأسهم بالبورصة الأردنية.

ورغم أهمية الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل من الناحية السياسية، إلا أن نتائجه وأبعاده من الناحية الاقتصادية لاتقل أهمية، بل أن نجاح الاتفاق نفسه ـ فى الأجل الطويل ـ يتوقف على نجاح برنامجه الاقتصادى فى الأراضى الفلسطينية خاصةوالشرق الأوسط عامة. والآن بعد توقيع الاتفاق فإن جميع أنظار العالم، وبعض أمواله تتجه إلى اقتصاديات المنطقة وكيفية إنعاشها. وسيؤدى الاتفاق إلى متغيرات اقتصادية جديدة، ستكون لها آثار بالغة على اقتصاديات الشرق الأوسط بأكمله، ومن أمثلة ذلك :

ـ زيادة التدفقات المالية للإستثمار بالمنطقة، سواء من أسواق المال العالمية، أو المنظمات الدولية أو صو رأس المال الوطنى فى المنطقة، نظراً للإستقرار السياسى المتوقع.

ـ انخفاض تكلفة الدفاع والتسليح فى المنطقة، بما يحقق عائداً مالياً للسلام يمكن استخدامه لأغراض التنمية الاقتصادية.

ـ التحول من الحرب والمواجهات العسكرية الى المنافسات والتكتلات المالية والأسواق المشتركة على عدة محاور فى الشرق الأوسط ومثل مصر، إسرائيل، الدول النفطية العربية، لبنان، تركيا، ومستقبلا إيران.

ـ تقلص دور «الحلفاء» العسكريين لأمريكا فى منطقة الشرق الأوسط وازدياد أهمية «الشركاء» فى التجارة والاقتصاد، وما يعنيه ذلك من خفض أو إعادة توزيع المعونة الأمريكية بالمنطقة.

ـ خطط اسرائيل وأنصارها فى الغرب للإستفادة من إنهاء المقاطعة الإقتصادية العربية بعد الاتفاق مع الأردن وسوريا، ولبنان، وإنشاء سوق حرة دولية على الحدود الإسرائيلية، والمشاركة فى تكوين سوق شرق أوسطية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية لاختراق الأسواق العربية، والاستفادة من الأموال والعمالة العربية.

والخلاصه، أن تحدى السلام يكون باستخدام الاقتصاد. وأن الاقتصاد سيكون هو الشاغل الأول للشرق الأوسط لفترة طويلة مقبلة. وأن اسرائيل بدأت تأخذ المبادرة، وليس أمام البلاد العربية ـ ومنها مصر ـ سوى أن تقبل هذا التحدى وتأخذ المبادرة مثل إسرائيل وإلا انتهت بدور هامشى فى المجال الاقتصادى وتحديات المستقبل. ولذلك فمن الضرورى أن ندرس الاقتصاد الإسرائيلى والتغيرات الاقتصادية المقبلة على المنطقة. وفهمنا للاقتصاد الإسرائيلى سيمكننا من تحديد درجة التعارض أو التكامل معه، ثم نختار السياسات الإقتصادية التى تحقق لنا أقصى فائدة وتمكننا من مواجهة تحديات السلام.

وفى تقديرى أن السلام المتوقع يحمل فى طواياه فرصة نادرة لإنعاش الإقتصاد المصرى، بل قد يتيح فرصة لو استغلت سوف تخرج مصر من دائرة العالم الثالث.

ومصر قد بدأت تتهيأ للإستفادة من مثل هذه الفرصة خاصة وهى تقوم بتنفيذ برنامجاً للإصلاح الإقتصادى بدرجة ملموسة من النجاح. وليست هذه دعوة للتعاون ـ أو عدم التعاون ـ مع اسرائيل، فإن هذا قرار سياسى بالدرجة الأولى، ولكنها محاولة موضوعية لفهم الإقتصاد الإسرائيلى حاليا وفى المستقبل فى ظل السلام، حتى تتخذ القرارات التى تحقق أمثل عائد لمصر والمصريين.

وليست هذه دعوة «عاجلة» يلزم تنفيذها خلال أيام، فإن اتفاق السلام لايعنى حلول السلام، لأن ذلك يقاس بالسنوات. ولاشك أن الاتفاق ستواجهه صعوبات وانتصارات، ولكننا لو أهملنا المستقبل، فإن المستقبل نفسه قد يهملنا، ولن نستطيع أن نعود إلى نقطة البداية من جديد. واشارة البداية قد انطلقت فعلا وليس هناك رجعة.

وسوف نتناول هذا الموضوع فى عدة مقالات بادئين بالتوصيف ثم التحليل. ونخصص المقال الأول لعرض أهم الملامح الحالية للإقتصاد الإسرائيلى مع بعض المقارنات مع الإقتصاد المصرى.. ونخصص المقالات التالية لتحليل اقتصاديات مصر والشرق الأوسط فى ظل السلام.

والآن إلى بعض الأسس التى اتبعناها فى تحليلنا. اسرائيل هنا لاتشمل الأرض العربية المحتلة وهى غزة والضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان. سنعتمد فى الأرقام والمؤشرات التى سنعرضها على التقارير الاقتصادية للسفارات الأمريكية بإسرائيل ومصر، وكذا

دراسات من جامعة هارفارد ومجموعة من بيوت المال الأمريكية. وسنستخدم الدولار الأمريكى كعملة قياس رغم أننا لن نستخدم أرقاما قياسية لعدم توافرها. من المناسب أن نحث القارئ على أن يتمعن فى الأرقام ـ رغم ما قد يبعثه ذلك من ملل ـ لأنها تعطى صورة أكثر دقة.

والآن ننتقل إلى الملامح الأساسية للإقتصاد الإسرائيلى. ولنبدأ بالسكان لأن عددهم هو المعيار الأول لفهم كثير من الأرقام الإقتصادية وتحديد مستوى المعيشة ودخل الفرد. وازداد عدد سكان اسرائيل إلى ٥,٢مليون نسمة عام ١٩٩١ وذلك نتيجة للهجرة اليهودية من الإتحاد السوفيتى السابق. ومازالت الهجرة مستمرة.. ويتوقع الخبراء أن يصل اسرائيل ٦٠٠ ألف مهاجر جديد قبل عام ١٩٩٥. ومعنى ذلك أن عدد سكان اسرائيل قد ازداد بحوالى ٢٠٪ بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٩١.. وبالمقارنة فإن عدد سكان مصر كان ٥٤,٧ مليون نسمة عام ١٩٩١.. ونجحت مصر فى خفض معدل المواليد من ٣٩,٨ فى الألف عام ١٩٨٥ إلى ٢٩,٩ فى الألف عام ١٩٩١.

أما الناتج القومى الإسرائيلى السنوى فإنه بلغ ٥٧,٩ مليار دولار عام ١٩٩١، و٦٦,٦ مليار عام ١٩٩٢، بينما بلغ نفس الرقم فى مصر ٢٩,٦مليار دولار عام ١٩٩١ و٣٢,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢.. وبسبب الفرق فى عدد السكان بين البلدين فإن دخل الفرد

الإسرائيلى سنويا بلغ ١١٤٦٠ دولاراً عام ١٩٩١، وبلغ ١٢٨٣٢دولاراً عام ١٩٩٢، بينما الرقم المقارن فى مصر بلغ ٦٤٠ دولاراً عام ١٩٩١، ولم يتغير كثيرا عام ١٩٩٢.

ولقد بلغ معدل النمو الإقتصادى فى اسرائيل ٥,٩٪ عام ١٩٩١ و٦٪ عام ١٩٩٢، أما فى مصر فإن هذا المعدل كان ٢,٦٪ عام ١٩٩١ و ٢,٨٪ عام ١٩٩٢. وساهم القطاع الخاص الإسرائيلى بنسبة ثلثى الناتج القومى، وساهم القطاع العام الإسرائيلى بالثلث الباقى.

أما فى مصر فان القطاع الخاص ساهم في الناتج القومى بحوالى ٣٠٪ وساهم القطاع العام بحوالى ٧٠٪. ويوزع الناتج القومى الإسرائيلى ـ حسب الأولوية ـ بين القطاعات التالية :

قطاع الخدمات، قطاع الصناعة، قطاع المواصلات والاتصالات، قطاع التشييد والبناء ثم قطاع الزراعة.

ويعتمد قطاع الصناعة على ما يسمى بالتكنولوجيا العالية مثل الكمبيوتر والإلكترونيات.. ويعنى ذلك أن الإقتصاد الإسرائيلى قد بدأ يدخل مرحلة إقتصاد خدمات وتكنولوجيا عالية.

وبالسبة لمصر فعلى الرغم من أن قطاع الصناعة يساهم بأعلى نسبة فى الناتج القومى يليه قطاع الزراعة ثم قطاع الخدمات الحكومية، فان طابع الصناعة مازال معتمدا على تكنولوجيا بسيطة أو متوسطة..

وسنقوم بمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل فيما يلى لما يحمله ذلك من تناقضٍ واضحٍ بين الإقتصاديين.

عانت إسرائيل من نسبة مرتفعة للغلاء لم تعرفها مصر فى تاريخها، حيث بلغت نسبة الغلاء السنوية فى إسرائيل ٤٤٩٪ عام ١٩٨٤، و ١٨٥٪ عام ١٩٨٥. ولذلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية برنامجا «للثبات الإقتصادى» قام بتنفيذه بنك إسرائيل (البنك المركزى). واعتمد البرنامج على تخفيض العملة الإسرائيلية وهى «الشيكل». واستمرت الحكومة فى تخفيض العملة كركيزة أساسية ووحيدة لبرنامج محاربة الغلاء حتى الآن، ويتوقع أن تستمر فى المستقبل، والنتيجة أن نسبة الغلاء انخفضت إلى ١٨٪ عام ١٩٩١، وبلغت ٩٪ عام ١٩٩٢.

ومن الجدير بالذكر أن اسرائيل لم تلتزم ببرنامج شامل للإصلاح الإقتصادى كما فعلت مصر وعديد من دول العالم، وإن كانت بدأت عام ١٩٩٢ تستخدم الميزانية كأداة للإصلاح، وقد يكون ذلك لأن المنظمات الدولية لا تتدخل كثيرا فى شئون الاقتصاد الإسرائيلى، ولم ينجح الكونجرس الأمريكى فى حث إسرائيل على اتخاذ الخطوات اللازمة للإصلاح الإقتصادى.

أما مصر فقد اتبعت سياسات لتحرير النقد والصرف والتجارة الخارجية أدت إلى انخفاض نسبة الغلاء من ١٩,٨٪ عام ١٩٩١ إلى ٩,١٪ عام ١٩٩٢. وبدأت مصر دخول مرحلة ثانية من التكيف

الهيكلى والتحول إلى إقتصاديات السوق الحر. ونتيجة لذلك فإن الحكومة الإسرائيلية مازالت تحصل على نصيب الأسد من إستخدامات الدخل القومى، إذ تخصص ٢٢٪ لنفقات الدفاع و١٢٪ إضافية للنفقات الحكومية. ومازال عجز الميزانية الحكومية الإسرائيلية ٨,٧٪ لعام ١٩٩٢، بينما انخفض فى مصر إلى ٣٪.

أما عن البطالة فى إسرائيل فقد بلغت ٩,٦٪ عام ١٩٩٠ و١٠,٦٪ عام ١٩٩١ و١١٪ عام ١٩٩٢، وذلك لازدياد البطالة بين المهاجرين السوفييت. ويقال إن البطالة بين المهاجرين تكاد تكون ضعف هذه الأرقام أو أكثر، فضلا عن البطالة المقنعة حيث يعمل كثير من المهاجرين فى غير تخصصاتهم. ويتوقع أن تستمر البطالة فى الزيادة فى ظل الهجرة المستمرة، وفى غياب برنامج للإصلاح الإقتصادى. وبالمقارنة فإن الأرقام الرسمية فى مصر تقدر البطالة بحوالى ٨,٦٪ عام ١٩٩١، وكانت البطالة قد قدرت بحوالى ٢٠٪ عام ١٩٩٠، وإن كانت هذه الأرقام لاتشمل تقديرات البطالة المقنعة. ويتوقع أن تنخفض نسبة البطالة فى مصر عندما يتحسن مستوى نمو الدخل القومى، بحيث تتوفر نصف مليون وظيفة كل عام لمواجهة الطلب على الوظائف.

أما عن الميزان التجارى الإسرائيلى فإنه يعانى من عجز قدره ٦,٢ مليار دولار، إذ أن واردات اسرائيل من السلع بلغت عام ١٩٩١ ١٨ مليار دولار، وبلغت صادراتها ١١,٨ مليار دولار. ولكن ميزان

المدفوعات كان فى صالح اسرائيل عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠، لزيادة المعونة الخارجية، ثم أبدى عجزاً صغيراً عام ١٩٩١، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات هذا العام.

وبالنسبة لمصر فإن العجز فى الميزان التجارى كان ٦مليارات دولار عام ١٩٩١، إذ بلغت الواردات ٩,٨مليار دولار، والصادرات ٣,٨مليار دولار. وتحسن عام ١٩٩٢ بشكل ملحوظ نتيجة لقرارات الإصلاح الإقتصادى، إذ ازدادت الصادرات إلى ٤,٧ مليار دولار وانخفضت الواردات إلى ٩مليارات دولار، وبذلك نقص العجز إلى ٤,٣مليار دولار وتحسن ميزان المدفوعات بشكل واضح لصالح مصر من ١,٩مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ٤,٣مليار دولار عام ١٩٩٢، مع أنه كان به عجز قدره ٦٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠.

ويرجع هذا التحسن إلى انخفاض أعباء الديون الخارجية. والشريك الأول لإسرائيل فى وارداتها وصادراتها هو أمريكا. إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى أمريكا ٣,٢مليار دولار عام ١٩٩١ ووصلت الواردات من أمريكا (بخلاف الواردات العسكرية) إلى حوالى ٣,٥مليار دولار. أما مصر فإن شريكها الأول فى الواردات هو أمريكا، إذ بلغت الواردات الأمريكية إلى مصر ٢,٣مليار دولار عام ١٩٩١. وهناك عدم توازن واضح فى الميزان التجارى لصالح أمريكا بين البلدين، فلم تزد الصادرات المصرية لأمريكا عن ٢١٠ مليون دولار (بما فيها البترول)، بالمقارنة بـ ٣٩٦مليون دولار عام ١٩٩٠.

وسنترك مكونات الصادرات والواردات الإسرائيلية والمصرية للمقالات التالية لنناقش القيود على حرية التجارة فى البلدين.

يكفى أن نذكر أن القيود على التجارة الخارجية الإسرائيلية مازالت متشددة، بعكس ماحدث فى مصر فى الشهور الأخيرة من تحرير للتجارة الخارجية. وسيؤدى ذلك إلى تعارض واضح بين مصالح البلدين.

أما عن الديون الخارجية، فإن ديون اسرائيل للعالم بلغت عام ١٩٩١ ٢٤,٤مليار دولار، وانخفضت عام ١٩٩٢ إلى ٢٣,٩مليار دولار، وحوالى ١٧ مليار دولار ديون من أصدقاء اسرائيل ـ سواء أفراد أو مؤسسات ـ فى شكل سندات اسرائيل وبشروط ميسرة. أما مصر فقد أنجزت نجاحا واضحا فى تخفيض ديونها من ٤٢,٢مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩١. وتأمل أن تخفض هذا المبلغ بنسبة ١٥٪ بمجرد التوقيع على الاتفاق مع البنك الدولى هذا العام.

ومازالت الديون الخارجية المصرية ـ حتى بعد تخفيضها ـ مرتفعة بالقياس إلى الدخل القومى. ومازالت مصر تدين للحكومة الأمريكية بمبلغ ٦,٥مليار دولار بشروط أقل تيسيرا من شروط الأسواق المالية العالمية الحالية.

ولعل أضعف ملامح الإقتصاد الإسرائيلى هو اعتماده على المعونة الخارجية والتعويضات. ولقد ذكرت صحيفة «الوول ستريت جورنال»

أن هناك فرقا واضحا بين أرقام المعونة الأمريكية المعلنة والأرقام الحقيقية، فما هو معلن أن المعونة الأمريكية الإقتصادية والعسكرية هى ٣مليارات دولار، بينما تصل الأرقام الفعلية إلى أكثر من خمسة مليارات دولار. ولقد ناقش الكاتب هذا الموضوع فى مقال سابق بتفاصيل كاملة. وتحصل اسرائيل أيضا على نصف مليار دولار معونة من حلفائها من الأفراد، وكذلك تحصل على نصف مليار دولار كتعويضات من ألمانيا. ولاشك أن الاقتصاد الإسرائيلى يواجه خطر توقف أو انخفاض هذه المعونات والتى بدونها سينخفض دخل الفرد وباتالى مستوى معيشته بشكل واضح. أما المعونة الأمريكية لمصر فإنها أيضا تصل إلى حوالى ٢,١مليار دولار، وهى تمثل نسبة عالية من الدخل القومى .. لذلك يجب أن ندرس الآثار الناتجة عن توقفها أو انخفاضها خاصة وأن الكونجرس الأمريكى يثير شكوكا حول فاعليتها.

وحتى تكتمل الصورة، فمن المناسب أن نذكر أنه فى عام ١٩٩١ بلغ عدد سكان الضفة الغربية وغزة من الفلسطينيين ١,٧مليون نسمة.. ويصل الناتج القومى إلى ٢,٣مليار دولار، بينما يصل دخل الفرد السنوى إلى مبلغ ١٨٠٠ دولار.

وهناك حاجة ماسة لإعادة بناء البنية الأساسية من مرافق وخدمات ومؤسسات مدنية وأجهزة تعليمية قبل أن يتدهور الموقف. ومن هنا جاءت مطالبة البنك الدولى مؤخرا بمبلغ ٣مليارات دولار لإعادة بناء المنطقة ولضمان نجاح الاتفاق السياسى.